ثمـــــــــر صحفي

ـــــــا التحاور على وثيقة «ملتقى التشاور»

الوطني وعدد من أمناء عموم أحزاب التحالف..
وقد افتتح الدكتور عبدالكريم الإرياني المؤتمر باستعراض عملية الحوار بين المؤتمر الشعبي وأحزاب المشترك قائلاً:

تغطية: عبدالولي المذابي - منصور الغدرة - فيصل الحزمي - علي الشعباني

الشيخ/ أبو راس:

■ لانريد الحوار ان يخرج من الشرعية الى القبلية

■ المؤتمر وحلفاؤه حريصون على انجاح الحوار

الافضل ان تقولوا الحقيقة ولا تنكروها وهذا الكلام صراحة عقد الاجواء فيما بيننا وحاولت بتوجيهات التواصل مع بعض قياداتهم عسى ان يكون في ذلك خير فلم يحدث شيء.. بدأنا نتداول صيغة الوثيقة التي وزعت عليكم.. وهي الصيغة النهائية التي قدمناها نحن بعد ان اجرينا عليها مشاورات قانونية كان الجدل على هل تذكر اللجنة التحضيرية للقاء التشاوري واللجنة التحضيرية المشكلة في مجلس الشورى وكان الرد القانوني بان هذا الاتفاق يقول في مطلعه اتفاق بين احزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب حول التحضير لعقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل تنفيذاً لاتفاق ٢٣ فبراير.. القانونيون قالوا هذا اتفاق لتنفيذ اتفاق انتم الذين وقعتم عليه لا علاقة للجنة التحضيرية في مجلس الشورى ولا للجنة التحضيرية في احزاب اللقاء المشترك ولكن بإمكانكم ان تقولوا المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه وهو يحدد من هم حلفاؤه واحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب وحلفاؤهم وعليهم ان يحددوا من هم حلفاؤهم.

ونحن نعرف انها اللجنة التحضيرية المنبثقة عن اللقاء التشاوري.. ليس لدينا عقدة في هذا الأمر، اجتمعنا يوم الثلاثاء الماضي في منزل رئيس المجلس الأعلى للمشترك، وانتهى الاجتماع بما يلي:

لن نوقع إلا اذا كان الاتفاق ليس فقط موقعاً ولكن اذا كان الاتفاق بالفقرة «أ،ب» في الصفحة الاولى المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه واللجنة التحضيرية للقاء التشاوري المنبثقة عن مؤتمر التشاور الوطني.. يا اخوان انتم غير موجودين قالوا نحن اللجنة التحضيرية واللجنة التحضيرية هي نحن ولا أريد ان أقول: ماتت الشرعية التي يتمتعون بها ولكن هذا شأنهم وان يكون التوقيع يوقع رئيس المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك مفوضاً من اللجنة التحضيرية للقاء التشاوري كنت انا والاخ صادق والاخ احمد عبيد بن دغر واتفقنا في الاجتماع على ان نبلغ اللجنة العامة وحلفاءنا انه لاتوقيع إلا بهذا الشرط.. واختلفنا على الفقرة السابعة ولكنه كان خلافاً بسيطاً.. حيث اختلفنا على ان نشير على انهم هم الذين اقترحوا اللجنة المشتركة ولكننا كنا رافضين لسبب شروطهم فيها، ولكن الأهم الذي أوصلنا الى هذا المؤتمر الصحفي هو اننا أبلغنا بما لامجال للشك فيه انه لن يتم التوقيع إلاّ اذا كان باسم اللجنة التحضيرية للقاء التشاوري وان الاتفاق بين المؤتمر الشعبي العام واللجنة التحضيرية.. اسمحوا لي ان اذكركم بما ذكرته في البداية انني بعد ٢٢ مايو عندما شكلوا هذه اللجنة اتصلت باحزاب اللقاء المشترك واحداً واحداً وقلت لهم هاتفياً هل حواركم الجديد هو بديل عن حوارنا في اتفاق فبراير، فقال كل واحد منهم ليس هذا بديلاً عن حوارنا لتنفيذ اتفاق فبراير، ولكن الاسبوع الماضي وجدنا انفسنا امام حقيقة مرة ان الحوار على اتفاق فبراير اصبح البديل له ان لايتم إلا اذا كان الاتفاق بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وبين اللجنة التحضيرية للقاء التشاوري وان لايكون التوقيع إلا بتفويض من اللجنة التحضيرية للقاء التشاوري انا اتوقف عند هذا.. ونفتح الباب للأسئلة:

– حمود منصر قناة العربية: التحديات التي يواجهها اليمن الآن، وهي قضايا ربما لم تكن بارزة في مطلع العام الماضي كما هي اليوم ألا تحتم على حزب المؤتمر الشعبي العام باعتباره حزباً يقود العملية السياسية في البلاد ان يبحث عن صيغة يضم فيها كل الاطراف بما في ذلك اطراف اتفاق ٢٣ فبراير، وهل ما يفيد بانكم قبلتم بما يأتي من اللقاء المشترك وحلفائه بدون شروط.. بالأمس يقال ان الحوثيين اعلنوا انهم سيلتحقون بركب اللقاء المشترك فهل تقبلون الحوار ويكون حواراً وفيه اطراف ترفع السلاح في وجه السلطة؟

– الحقيقة ليس جديداً إعلان الحوثي انه كما سمعنا سيتحالف مع احزاب اللقاء المشترك وغيرهم وسبق وطالبوا ان يشارك من يمثل الحوثي ومن يمثل الحراك ومن يمثل المعارضة في الخارج نحن اكتفينا بالقول: دون استثناء ولكن ليست القضية انك تحاور من يرفع السلاح في وجه الدولة.. كنا نأمل ومازلنا عما قريب سينتهي الصراع ونفتح الحوار للجميع.. الكل مواطنون.. لكن نتحاور مع من يحمل السلاح هذا غير وارد لكن المبدأ انه من حق كل يمني، ان نتحاور معه ووقعنا معهم على مشاركة الجميع بما فيهم الذين في الخارج قبلوا لكن هم اشترطوا اللقاء المشترك والحوثي والحراك والمعارضة في الخارج، قلنا ياجماعة نكتفي بكلمة دون استثناء الشروط بعد ذلك ليست محسومة الباب مفتوح ونحن كحزب حاكم مسئول ان يجمع جميع اطراف الحوار دون استثناء وهذا الجواب واضح.

– خالد الحمادي القدس العربي: وقعتم اتفاق فبراير من أجل تمهيد الطريق لانتخابات حرة ونزيهة ولكن ها قد انقضى عام ولم يتم الحوار حول هذه الاجراءات ولم يتبق للانتخابات سوى عام واحد فهل الوقت كاف لاجراء انتخابات؟

– الشيخ سلطان البركاني: اولاً سأضيف كلمتين ربما الدكتور عبدالكريم لم يضفهما البعض قال ان علينا ان نتحاور لان الجمهورية لم تعد جمهورية والوحدة لم تعد وحدة وعلينا ان نبدأ من الصفر وهذه نقطة كان لابد الاشارة اليها.

أما موضوع الانتخابات اعتقد ان مجلس النواب هو من طالب بتعديل المادة (٦٥) وليس الاحزاب وهذا المجلس ملزم اما ان يجري تعديلات دستورية على المادة ووفقاً للطلب الذي تقدم به اعضاؤه وان ننفذ اتفاق فبراير واعتقد ان مجلس النواب ملزم الزاماً كاملاً بتنفيذ اتفاق فبراير سواء تقدمت الاحزاب او لم تتقدم لان من تقدم الى مجلس النواب بطلب اجراء تعديل هم اعضاء مجلس النواب، هؤلاء الاعضاء ملزمون سواء أكانوا من المؤتمر او كانوا من المعارضة ان يفوا بالتزامهم بتعديل المواد الدستورية الخاصة بتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي واجراء انتخابات حرة في ابريل ٢٠١١م شئنا أم أبينا لانه لايمكن ان نصل إلى ابريل ٢٠١١م دون انتخابات ولايمكن لمجلس النواب ان يقبل بالغاء مؤسسات قائمة نتيجة عدم رغبة اللقاء المشترك في اجراء الانتخابات، وأؤكد هنا أن خيارات عدة في موضوع تطبيق وثيقة ٢٣ فبراير وإجراء انتخابات في موعدها ومن هذه الخيارات اجراء انتخابات مبكرة.. واعتقد ان الهم الأكبر لدى اللقاء المشترك هو الغاء الانتخابات هم يريدون اتفاقاً بان نشكل حكومة ونوزع اعضاء مجلس نواب بالقسمة قابلين ولكن بحوار على اساس انتخابات اعتقد انهم غير قابلين بهذا الجانب.

– د. عبدالكريم الارياني: على كل حال الدولة والحزب الحاكم ملزمون بمواعيد قانونية ودستورية يجب الالتزام بها بحضور اللقاء المشترك او بغيابه.

– عقيل الحلالي صحيفة «الاتحاد الاماراتية»: هناك من يقول ان المؤتمر وقيادته لايهيئون الاجواء لاجراء حوار مستشهدين بافتتاحية الثورة الشهيرة «فليمت طراطير السياسة بغيضهم» اعني انه كيف يصل المستوى الى هذا، الامر الثاني كيف يمكن ان يتم الحوار بين ثمانية آلاف شخص عبر مجلس الشورى، هناك تساؤل كيف سيتحاور ثمانية آلاف شخص..؟

– الدكتور الارياني: موضوع التحضير للحوار في مجلس الشورى هذا بيد مجلس الشورى وتعقد مؤتمرات كبرى تشكل فيها لجان تحضر للمؤتمر بناء على جدول اعمال ليس في ذلك غرابة، ولكن بداية سؤالك حول افتتاحية الثورة هل سمي المشترك بالاسم؟ هل ذكر اللقاء المشترك بالاسم؟ انا لا اريد ان اقول لك من هو المقصود: لكن عليك ان تبحث من هو المقصود «خلي خلق الله على الله».

– نشوان من موقع مأرب برس: الحوثي اعلن انه سيتحالف مع المشترك وقد يعلن الحراك الجنوبي ايضاً غداً الالتحاق بالمشترك هل تقبلون الحوار على اساس فك الارتباط مثلاً او على أي شيء قد يمس الثوابت الوطنية؟

– الدكتور عبدالكريم الارياني: لايوجد يمني على سطح هذه الارض سيحاور على فك الارتباط وكان اسفي وانتقادي لمن يدعون زعامتهم للحراك انهم رفعوا السقف حتى اصبحوا بلاسقف وبالتالي رفعوا السقف حتى قطعوا الطريق على انفسهم بانهم لايريدون الحوار إلا على فك الارتباط وهذا أمر محسوم ومغلق.. اما التحالفات تحت ظل الوحدة والجمهورية والديمقراطية فهي مفتوحة للجميع في الداخل والخارج ونحن جاهزون للحوار معه.

– سفيان جبران- قناة سهيل: ما مدى مصداقية حكومة الحزب الحاكم في رفع جرعة سعرية جديدة خاصة وانكم قطعتم على أنفسكم وعداً في انتخابات ٢٠٠٦م ان لا جرع جديدة؟

– الدكتور الارياني: لا جرع جديدة اثناء الانتخابات وبعدها الباب مفتوح..

الشيخ سلطان البركاني:

■ طلب منا ان نتحاور من الصفر وكأن الجمهورية والوحدة غير موجودتين

■ مجلس النواب ملزم بتنفيذ اتفاق فبراير وإجراء انتخابات ٢٠١١م

■ الخيارات مفتوحة وإجراء انتخابات مبكرة إحداها

د. قاسم سلام:

تحالفنا مع المؤتمر ليس زمنياً وهو مفتوح تحت سقف الدستور

– عبدالله دويلة- صحيفة الناس: بعض قيادات المشترك يقولون ان هدف المؤتمر من كل ما حصل من لقاءات هو الغاء اللجنة التحضيرية للقاء التشاوري ما مدى مصداقية المؤتمر في ذلك.. السؤال الثاني ماهي النتيجة التي توصلتم اليها مع المشترك؟

– الدكتور عبدالكريم الارياني: اولاً أؤكد ان من حق اللقاء المشترك وحلفائه ان يكونوا ما يريدون من داخل اليمن او من خارجه ماداموا يمنيين لسنا معترضين ان يأتي اعضاء من اللجنة التحضيرية للقاء التشاوري فهذه الدعوى أؤكد انها باطلة ولم نحاول في اي لقاء الغاء هذه اللجنة بل قبلنا بعضويتها في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل.

اما اننا وقعنا ونمنا فالحقيقة اننا اخذنا شهر ابريل لتحضير البرنامج الزمني وبعض التعديلات الدستورية التي اقرها مجلس الشورى وسلمت لهم باليد في مواعيد زمنية مشروع تعديلات دستورية نبدأ الحوار فيها لكي ننفذ اتفاق فبراير ولكنهم في ٢٢ مايو اعلنوا اللقاء التشاوري والحوار الوطني.

□ عبدالملك الفهيدي – «المؤتمر نت»: هناك انباء تقول ان الحوثيين سيدخلون ضمن الحوار الوطني وبالتالي العمليات العسكرية ضدهم ستتوقف نريد ان نعرف ماهو الموقف في صعدة، السؤال الثاني الآن انتم تعلنون نتائج ماتوصلتم اليه مع احزاب اللقاء المشترك ماهي الاجراءات التي سيتخذها المؤتمر الشعبي العام في حال عدم عودة المشترك للحوار، خصوصاً وان المدة الزمنية غير كافية لاجراء انتخابات نيابية؟

– الدكتور عبدالكريم الارياني: الحقيقة في موضوع مايجري في صعدة كان متوقعاً أن يثار حوله سؤال لانه في غاية الأهمية واللجنة الامنية العليا اعدت جدولاً زمنياً لتنفيذ النقاط الست وهذا الجدول يبدأ بأن تشكل ست لجان من مجلسي النواب والشورى وبمشاركة الجانب السعودي على الحدود وهذا موضوع تفصيلي طبعاً لكل لجنة سيكون للحوثي فيها من يمثله، ولجنة محور صعدة واخرى لمحور سفيان، وكذلك لجنة محور صعدة لجنة الملاحيط ويا ايها الصحفيون انا أفتخر أني اعرف جغرافية اليمن احسن منكم الملاحيط هي بالطاء وليس بالظاء- اضافة لجنة الشريط الحدودي مع المملكة العربية السعودية، لجنة استلام الاسلحة والمواقع وهي آخر شيء ولكن البداية هي فتح طرقات حرف سفيان- صعدة الملاحيط -صعدة وبعدها التفاصيل تأتي.. الآن هذه الوثيقة سلمت للحوثي عن طريق احد الوسطاء واذا وقع عليها ووافق على آليتها فستتوقف الحرب فوراً..

وعقب الاخ صادق امين ابوراس قائلاً: نحن في المؤتمر الشعبي العام مع حلفائه حريصون على ان يتم الحوار عبر المؤسسات الدستورية، لانريد ان يخرج الحوار من اتفاق فبراير من الشرعية إلى القبلية، الموضوع الثاني ماهي الخيارات امامنا في المؤتمر وهي كثيرة وهذه الخيارات ممكن ان نأخذ اثنين منها مثلاً: اننا ممكن ان نأخذ اتفاق فبراير ونعمل على تنفيذه مع كل القوى والشرائح الوطنية داخل الساحة اليمنية للتنفيذ الحرفي له، وربما ينفذ اكثر مما يتصورون، هذا أولاً، أما ثانياً اننا دولة نظام وقانون ومؤسسات وسنعمل على تطبيق القانون والنظام الذي لدينا.

□ عبدالفتاح الازهري: ابدت احزاب اللقاء المشترك استياءً شديداً من نتائج مؤتمر لندن واعتبرت النتائج تصب في مصلحة السلطة واستمرارها وبقائها.. ماتعليقكم حول ذلك؟

– الدكتور عبدالكريم الارياني: على كل حال اذا ابدى الشعب اليمني ارتياحه لنتائج مؤتمر لندن فللمغتاظ ان يموت بغيظه.

– يحيى العابد: صوت العمال: قوة علاقة التحالف الوطني مع المؤتمر الشعبي العام.. وهل وثيقة التحالف الموقعة بين المؤتمر واحزاب التحالف كفيلة بان تضمن استمرار ذلك التحالف؟

– الدكتور قاسم سلام: نحن احزاب التحالف الوطني الديمقراطي تحالفنا مع المؤتمر الشعبي العام تحالفاً استراتيجياً وبالتالي لم نحدد فترة زمنية لان التحالف ليس زمنياً اي ليس مقيداً بفترة زمنية محددة وانما تحالفاً مفتوحاً وما سمعتموه من الدكتور عبدالكريم الارياني وما سمعته من الاخوة الذين تحدثوا اليوم هو يعبر أيضاً عن وجهة نظر احزاب التحالف الوطني الديمقراطي واننا نتعامل كمنظومة متكاملة تحت سقف الدستور والثوابت الوطنية التي تهم المواطن والوطن هذا مايمكن ان اقوله في هذا الجانب.. الى اين كيف.. متى هذه القضية محدودة بوثيقة التحالف التي وقعنا عليها.

– احمد عبيد بن دغر: إن كان الاخوان في اللقاء المشترك مصرين على ان نصل الى حوار إيجابي فلا بد ان يكون ذلك بناء على اتفاق، وان نتحاور حول اصلاح النظام السياسي ونتحاور حول تطوير النظام الانتخابي وهذه المسائل مازالت أمامنا، وإن كنا سنة كاملة قد امضيناها في البحث عن آلية ولم نتفق بعد فكيف مستقبل البلاد وكيف ستكون العلاقات بين الاطراف المعنية، انا اريد ان اوضح للرأي العام الداخل والخارج هناك حالة من الحوار في اليمن لكي نخرج منها بفائدة إلا اذا اتفقنا على نصوص جديدة فهذه التطورات للنظام السياسي قد تساعدنا في الانتقال بالدولة المركزية الى الدولة اللامركزية بتطوير النظام الانتخابي أي لكي نرى انفسنا جميعاً فيه فلايشعر أي طرف فيه بالظلم او الغبن.

– منى الطشي – الفضائية اليمنية: اين هو موقع المرأة من الحوار الوطني من حيث نسبة مشاركتها؟

– الدكتور عبدالكريم الارياني: المؤتمر الشعبي العام ملتزم في اية فعالية سياسية على مستوى الوطن ان يكون هناك ١٥٪ من النساء مشاركات وسيكون هناك ١٥٪ من النساء مشاركات في الحوار الوطني.

– احمد الرمعي – موقع «براقش نت»:

ما صحة ان حميد الاحمر هو السبب الرئيسي في فشل الحوار حيث يقوم بالضغط على المشترك بايقاف الدعم المادي لافشال الحوار؟!

– سلطان البركاني: ياعزيزي اولاً هذا القول ان حميد الاحمر انه لا نختلف مع حميد الاحمر كشخص وانما نختلف معه كمنهج حميد الاحمر يعتقد ان النظام والقانون والدستور هو حاشد فيما نحن في المؤتمر الشعبي العام نؤمن بأن الدستور والقانون والسلطات في الجمهورية اليمنية والنظام القائم، وما وضعه حميد الاحمر لايسمى رؤية الانقاذ اعتقد انكم اطلعتم عليها جميعاً والله ما وجدت فيها حرفاً واحداً يدل على الانقاذ بل على تجريح واساءة لشخص رئيس الدولة حيث ذكرته ١٦٠ مرة كلها تجريح وتحقير، وهذا هو الانقاذ من رؤية حميد الاحمر الذي نريد من ينقذ الوطن من رؤيته.

وعقب صادق امين ابوراس بالقول: الناس يتحاوروا ليصلوا الى حل حول اية مشكلة ونحن في تصورنا ان نهيئ الأمر ونعد الملعب كاملاً لانجاح الانتخابات والحكم هو الصندوق فقط وهذا أساس الحكم.

اتفاق فبراير

■ نظراً لما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا وحرصاً على إجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة وآمنة في ظل مناخات سياسية ملائمة تشارك فيها أطياف العمل السياسي كافة فإن الموقعين أدناه يرون ضرورة العمل على اتخاذ الاجراءات الدستورية اللازمة لتعديل المادة (٦٥) من الدستور المتعلقة بمدة مجلس النواب بما يسمح بتمديد فترة مجلس النواب الحالي لمدة عامين.. نظراً لعدم توافر الوقت الكافي للقيام بالاصلاحات الضرورية التالية:

أولاً: إتاحة الفرصة للأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية.

ثانياً: تمكين الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب من استكمال مناقشة المواضيع التي لم يتفق عليها أثناء إعداد التعديلات على قانون الانتخابات وتضمين ما يتفق عليه في صلب القانون.

ثالثاً: إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وفقاً لما ينص عليه القانون.

والله الموفق..

عن/ المؤتمر الشعبي العام
الدكتور عبدالكريم الارياني
عن/ التجمع اليمني للاصلاح
عبدالوهاب الانسي
عن/ الحزب الاشتراكي اليمني
الدكتورياسين سعيد نعمان
عن/ التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري
سلطان العتواني
عن/ حزب البعث العربي الاشتراكي
الدكتور عبدالوهاب محمد محمود